عنه في قصة سليك الغطفاني التي اخرجها اصحاب الحديث
الصحيح والدارقطني وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه
لكن ليس فيها قصة المتصدق وزيادة الصدقة عليه ثانيها
ان الحديث المذكور عند الدارقطني مع كونه ليس من حديث
جابر رضي الله عنه وانما هو من حديث ابي سعيد رم ليس
ضعيفا بل هو صحيح اخرجه النسائي وابن ماجة والترمذي
وصححه وابن حبان في صحيحه والحاكم كلهم من حديث محمد
ابن عجلان عن عياض ابن عبد الله بن سعد ابن ابي سرح
عن ابي سعيد الخدري رم قال دخل يوم الجمعة والنبي صلى الله
يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اصليت قال
لا صل ركعتين وحث الناس على الصدقة
قال فالقى احد ثوبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهد يوم
الجمعة يعني التي قبلها رحمه الله فامرت الناس بالصدقة
فالقوا ثيابا وامرت لهم ثوبين ثم جاء الآن فامرت
الناس بالصدقة فالقى احدهما فانتهره وقال خذ ثوبك
لفظ النسائي ثالثها نفيد ان يكون البخاري اراد
بحديث جابر رم حديثه في بيع المدبر ليس بجيد بل الظاهر
هنا ما اراده وسبق مغلطاي الى ذلك ابن بطال في شرح
البخاري وعبد الحق في اواخر الجمع بين الصحيحين له وغيرهما
ولا يلزم منه ما الزمه به المعترض الذي تعقب الشيخ
كله مع على ما سنبينه وبيان ذلك ان حديث جابر رم في
بيع المدبر فيه ابو الزبير انفرد به عن ظريف عن عطاء
عن ابي رباح وعمرو بن دينار عنه واخرجه البخاري من

قال مع

طريق

طريق محمد بن المنكدر عن جابر رم وليس في روايه واحد
منهم زياده على قصة بيعه واعطايه الثمن لصاحبه و
رواه مسلم منفردا به من طريق ابي الزبير عن جابر رم فزاد
فيه زيادة ليست عند البخاري ولفظها اعتق رجل من
بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال الك مال غيره قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي رم
بثمان مايتي درهم فجاء بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان
فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي
قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا
فهذه الزيادة من حديث ابي الزبير عن جابر رم في قصة
المدبر فيها اشعار بمعنى ما علقه البخاري من ان النبي صلى الله عليه وسلم
رد على المتصدق صدقته قبل التي تلاها لكن ليس في
هذا تصريح بالنهي فان كان هو الذي اراده البخاري فلا حرج
عليه في عدم جزمه به لان راوي الزياده وهو ابو الزبير
ليس ممن يحتج به على شرطه وعلى تقدير صلاحيته عنده
للحجة فقد تقدم انه ربما علق الحديث بالمعنى او بالاختصار
فلا يجزم به بل يذكره بصيغة التمريض للاختلاف في ذلك
كما قرره الشيخ فعلى كل تقدير لا يتم للمعترض اعتراضه
رابعها ظهر لي ان مراد البخاري بالمعلقين السابق
من جابر رم حديث آخر غير حديث المدبر وهو ما اخبرني
به ابراهيم بن محمد المؤذن مكتوبا ان احمد ابن ابي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)